Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 2 | Page 433 – 455 |2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The Position of the Human Element in the Path of the Evolution of the Development Concept

Fawaz Ahmed Mohammed Aljaaidi [1,*], Adel Mujahed AlShargabi[1]
[1] Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *aljaaidi64@gmail.com*

Keywords

1. Development Concept
2. Economic Growth
3. Human Element
4. Human Development

Abstract:

This theoretical study aimed to address the most important definitions proposed around the concept of development, review the important changes in its content, highlight the nature of the human element and its importance in development models, and emphasize the dialectical relationship between economic growth and human element throughout those models. The study relied on the historical descriptive-analytical method to achieve its objective, using books, previous studies, and research as tools for data collection. The study showed that the concept of development emerged in the economic field. Consequently, the concept focused on economic growth as a declared goal, objective, and means. And ignoring the human element. The importance of the human element evolved throughout the trajectory of the development concept's evolution from an undeclared means in older development models to becoming a declared goal, objective, and means in modern development models. Conversely, the importance of economic growth declined from being a declared goal, objective, and means for development to becoming an undeclared goal and objective, yet a declared means. This means economic growth still holds importance in modern development models as an undeclared goal and objective, which might be a reason for their deficiency and distortion. The study anticipates the emergence of future development models that focus solely on the human element as the ultimate declared goal, objective, and means. In such models, economic growth would be merely a means, whether declared or undeclared.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 2 | Page 434 – 455 | 2026
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

ماهية العنصر البشري في مسار تطور مفهوم التنمية

فواز أحمد محمد الجعيدي [1،*] , عادل مجاهد الشرجبي [2]
[1]قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
*المؤلف: aljaaidi64@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. مفهوم التنمية
2. النمو الاقتصادي
3. العنصر البشري
4. التنمية البشرية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة النظرية إلى التطرق لأهم التعريفات التي طُرحت حول مفهوم التنمية، واستعراض أهم التغيرات المتتالية في مضمونه. وإبراز ماهية العنصر البشري وأهميته في النماذج التنموية المتعاقبة. وإبراز العلاقة الجدلية بين النمو الاقتصادي والعنصر البشري خلال تلك النماذج. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، واستخدمت الكتب والدراسات والأبحاث السابقة أدوات لجمع البيانات. وبيّنت الدراسة أن مفهوم التنمية قد ظهر في الحقل الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية. لذا فقد ركز المفهوم على النمو الاقتصادي كهدف وغاية ووسيلة معلنة للتنمية. متجاهلاً العنصر البشري وأهميته. وتدرجت أهمية العنصر البشري خلال مسار تطور مفهوم التنمية من وسيلة غير معلنة في النماذج التنموية القديمة، ليصبح هدف وغاية ووسيلة معلنة في النماذج التنموية الحديثة. في حين تراجعت أهمية النمو الاقتصادي من هدف وغاية ووسيلة معلنة للتنمية في النماذج القديمة ليصبح هدف وغاية غير معلنة ووسيلة معلنة. أي أن النمو الاقتصادي لازال يحتل أهمية في النماذج التنموية الحديثة كهدف وغاية غير معلنة. وهذا قد يكون سبباً في قصورها وتشوهها. وتتوقع الدراسة ظهور نماذج تنموية مستقبلية تركز على العنصر البشري فقط كهدف وغاية نهائية ووسيلة معلنة. وعندها يكون النمو الاقتصادي وسيلة معلنة أو غير معلنة فقط.

المقدمة:

تتمحور التنمية (Development) بمفهومها الحديث في عملية تطوير قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته وتمكينه من إشباع حاجاته للوصول إلى مستوى معيشي أفضل. وتعتبر التنمية بمفهومها الشامل، عملية تغطي جميع نواحي الحياة البشرية ومجالاتها. كما إنها عملية متلازمة مع ظهور التجمعات الإنسانية. فشواهد الحياة القديمة والآثار التي تركتها المجتمعات عبر العصور تشير إلى أن الإنسان قد سعى منذ العصور القديمة إلى تحسين قدراته وإمكاناته لإشباع حاجاته. إلا أن التنمية كمفهوم قد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية. ورغم ظهور المفهوم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في عصر عالم الاقتصاد البريطاني "آدم سميث". إلا أنه لم يُستعمل إلا على سبيل الاستثناء حتى الحرب العالمية الثانية. وأُستُخدم مصطلح التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي (Economic Progress) للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع. ويُعدَّ مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في العصر الحديث. حيث أُطلق مفهوم التنمية على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية متكاملة ومتماسكة ومتناسقة فيما بينها. وتهدف إلى إحداث تغييرات جذرية إيجابية في المجتمع، تسهم في تطويره وتحسين جميع نواحي الحياة البشرية. ويعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم تعقيداً. ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد أبعاده ومستوياته وارتباطه بنواحي الحياة ومجالاتها. وتداخله وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى. مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. كما ارتبط مفهوم التنمية بالعديد من المسميات. ابتداءً من التنمية الاقتصادية، مروراً بتنمية الموارد البشرية، ثم التنمية الاجتماعية وأخيراً التنمية البشرية. ثم تطور بعد ذلك ليصبح التنمية البشرية المستدامة للإشارة إلى ترشيد استهلاك الموارد بما يحفظ للأجيال القادمة حقها في الحياة. ورغم تعدد تلك المسميات والتي وإن كانت تختلف في الوسيلة والهدف، إلا أنها تتفق في الغاية ضمناً. وهي تحقيق مستوى معيشي أفضل للإنسان. وهنا سوف نتطرق بشكل مختصر لماهية العنصر البشري في كل مسمى لأنواع التنمية. ونسعى لتحديد ماهيته وأهميته خلال مراحل تطور مفهوم التنمية بصفتها الجدلية. وكيف أثر ذلك على الدول النامية الساعية لتحقيق التنمية من خلال اتباع تلك النماذج التنموية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تركيز مفهوم التنمية منذ مراحله الأولى على الجوانب المادية والاقتصادية فقط. متجاهلاً العنصر البشري وأهميته كركن أساسي في العملية التنموية. واستمرار تركيز مفهوم التنمية على تلك العناصر المادية خلال مراحل تطوره. وقد أدى هذا النهج إلى فشل العديد من النماذج التنموية. أو تقديمها بصورة مشوهة أو ناقصة رغم تحقيقها لنمو اقتصادي في بعض التجارب. ورغم التحسن الطفيف في النماذج التنموية الحديثة. إلا أنها لازالت منقوصة أو مشوهة. وهنا تبرز مشكلة هذه الدراسة في تساؤلها الجوهري، ما التطورات التي شهدها مفهوم التنمية منذ ظهوره؟ وكيف تطورت ماهية ودور العنصر البشري خلال مسار تطور مفهوم التنمية من كونه وسيلة غير معلنة لتحقيق النمو الاقتصادي، إلى أن أصبح غاية

ووسيلة معلنة للتنمية؟ وما تأثير ذلك على التجارب التنموية في البلدان النامية؟ لذا فقد سعت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلها الرئيس المتمثل في كيف تطورت ماهية العنصر البشري خلال مسار تطور مفهوم التنمية؟ وتحقق الدراسة الإجابة عن تساؤلها الرئيسي من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما المسار التاريخي لتطور مفهوم التنمية؟ وكيف تغيرت أولوياته من التركيز على رأس المال المادي أو النمو الاقتصادي إلى التركيز على رأس المال البشري؟

2- كيف تطورت نظرة النماذج التنموية المتعاقبة للعنصر البشري كوسيلة وهدف وغاية؟

3- ما طبيعة العلاقة الجدلية بين ماهية النمو الاقتصادي وماهية العنصر البشري في النماذج التنموية القديمة والحديثة؟

4- إلى أي مدى يمكن اعتبار النموذج التنموي الحديث والمتمثل في مفهوم التنمية البشرية المستدامة إطارًا يجمع بين أبعاد التنمية البشرية والاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال؟ ونموذجاً تنموياً متكاملًا لتحقيق التنمية؟

5- ما تأثير النماذج التنموية المتتالية على تجارب التنمية في البلدان العربية والنامية؟

6- ما النموذج التنموي المتوقع لتطور مفهوم التنمية في المستقبل؟ وما الماهية والأهمية التي سيشغلها العنصر البشري فيه؟

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة لإبراز ماهية العنصر البشري خلال مسار تطور مفهوم التنمية. وإبراز العلاقة الجديلة بين النمو الاقتصادي والعنصر البشري خلال النماذج التنموية المختلفة. ويتحقق هدف الدراسة من خلال الأهداف الفرعية الاتية:

1- تتبع التطور التاريخي والفكري لمفهوم التنمية وتحليل مراحله الرئيسية.

2- تحديد وتحليل طبيعة ومكانة العنصر البشري في كل مرحلة من مراحل تطور مفهوم التنمية.

3- تقييم نقدي لإخفاقات وإنجازات النماذج التنموية السابقة في البلدان النامية بناءً على نظرتها للعنصر البشري.

4- تقديم تصور لمسار تطور مفهوم التنمية في المستقبل وماهية العنصر البشري فيه.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تركز على تتبع وتحليل العلاقة الجدلية بين ماهية رأس المال المادي وماهية رأس المال البشري خلال مسار تطور مفهوم التنمية. وخلال النماذج التنموية المتعاقبة. لذا فإن هذه الدراسة تسهم في سد جزء من النقص في الأدبيات العربية التي تناولت تطور مفهوم التنمية من زاوية تحليلية نقدية تركز على الثنائية بين النمو الاقتصادي والعنصر البشري. وتقدم إطارًا نظريًا واضحًا لتصنيف النماذج التنموية بناءً على نظرتها للعنصر البشري وأهميته. وتقدم الدراسة رؤية عملية لكيفية دمج البعد البيئي مع البعد البشري في إطار مفهوم تنموي واحد. كما تقدم عرضاً واضحاً للمخططين وصناع السياسات في البلدان النامية بأن تجاهل العنصر البشري في النماذج التنمية كان سبباً في فشلها. وأن تطور مفهوم التنمية كان من خلال تقدم أهمية وماهية العنصر البشري فيه. وهذا يشير إلى أن نجاح الخطط التنموية مرهون بجعل الإنسان محوره التنمية وهدفها النهائي، وليس النمو الاقتصادي المجرد.

حدود الدراسة ومحدداتها

تحددت الدراسة بالحدود والمحددات التالية:

- الحدود العلمية والمعرفية: تهتم هذا الدراسة بإبراز أهمية العنصر البشري خلال مسار تطور مفهوم التنمية. لذا فإن علم اجتماع التنمية يمثل مجالها العلمي والمعرفي.
- الحدود الزمنية والمكانية: هذه دراسة نظرية لتتبع مسار تطور مفهوم التنمية منذ ظهوره عقب الحرب العالمية الثانية وحتى تاريخ هذه الدراسة. لذا فإنه يمكن القول إنها غير محدودة بمحددات الزمان والمكان.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تعتمد هذه الدراسة النظرية على المنهج الوصفي التحليلي. وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لمفهوم التنمية، وتحليل المضمون الفكري لكل نموذج تنموي. كما استخدمت منهج التحليل النقدي لتقييم إخفاقات وإنجازات كل نموذج بناءً على معيار مركزية العنصر البشري. واعتمد البحث بشكل أساسي على دراسة الوثائق والمصادر الثانوية، بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، والكتب الأكاديمية، والأبحاث المحكمة ذات الصلة.

مفهوم التنمية الاقتصادية

يعتبر علم الاقتصاد الحقل الذي ظهر فيه مفهوم التنمية. وكان عالم الاقتصاد البريطاني آدم سميث (Adem Smith) رائداً في هذا المجال. ومن أوائل الذين استخدموا مصطلح التنمية. بعد أن كانت تستخدم مصطلحات أخرى للإشارة الى التقدم الحاصل في المجتمع. مثل التحديث أو الحداثة والتقدم المادي والتقدم الاقتصادي. (أبو فرحة، 2021، ص 28) وقد أطلق سمث مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development) للإشارة إلى عملية تأسيس النظم الاقتصادية التي تسهم في النمو الاقتصادي (Economic Growth). وتُعرف التنمية الاقتصادية أنها تقدم للمجتمع من خلال تطوير أساليب الإنتاج ورفع مستوياته. وهي أيضاً تلك العملية التي تهدف إلى رفع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. كما أُستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية أيضاً للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع. بهدف إكسابه القدرة على النمو الاقتصادي المستمر والتطور الذاتي. ورغم محاولة التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. كون التنمية الاقتصادية تشمل تغييرات هيكلية كمية ونوعية في الاقتصاد. كما يطرح بعض علماء الاقتصاد حديثاً. إلا أنهم يؤكدون أن النمو الاقتصادي يُعد نواة التنمية الاقتصادية. وتعتبر مؤشرات النمو الاقتصادي أهم المقاييس لتقييم أو قياس التنمية الاقتصادية. (شاهين، 2010، ص 2)

عُرفت التنمية إجمالاً في هذه المرحلة أيضاً بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في متوسط دخل الفرد. كما عُرفت أنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد قادراً على تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. وهناك من حدد مستوى معين للزيادة المطلوبة سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد. وحُددت الزيادة بمعدل يتراوح بين (5% – 7%) للناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وحدده عقد الأمم المتحدة للتنمية بنسبة (6%) سنوياً. وزيادة سنوية في متوسط دخل الفرد بنسبة تتراوح ما بين (2% – 4%). على افتراض أن معدل نمو السكان لا يتجاوز (3%). وذهب آخرون إلى اختزال عملية التنمية في مراحل

النمو الاقتصادي. في محاكاة لمراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها البلدان المتقدمة من الركود إلى التقدم. وذلك وفقاً لما طرحه عالم الاقتصاد الأمريكي والت روستو (Walt Rostow). والذي أصدر كتاباً بعنوان "مراحل النمو الاقتصادي" عام 1959م. (العيسوي، 2001، ص.ص 13، 14) (للمزيد أنظر رستو، 2021، ص.ص 11 – 27)

وهذا يُظهر أن مفهوم التنمية الاقتصادية قد ربط العملية التنموية بالنمو الاقتصادي. وسعى إلى وضع إستراتيجية للتنمية من خلال دراسة وتحليل تجارب الدول التي حققت نمو اقتصادي مرتفع. ومقارنتها بالدول التي أخفقت في ذلك. ومن ثم العمل على نقل تجارب الدول المتقدمة التنموية إلى البلدان النامية من خلال إستراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي فقط. بصفته هدف أساسي ووسيلة معلنة للتنمية. وأصبح مفهوم التنمية في الدول النامية مرهون بوجود تراكم كبير لرأس المال المادي. وأصبح التركيز على تحقيق ذلك التراكم هدف التنمية الأساسي وغايتها. وكيفية تحويله إلى استثمارات ووسائل إنتاجية وسيلتها المعلنة. وفي المقابل كان هناك تجاهل كلي للعنصر البشري وأهميته. وكانت النتيجة إخفاق التجارب والجهود التي سعت لتحقيق التنمية من خلال تراكم رأس المال المادي في الدول النامية. وأدرك المعنيون أن بعض الدول تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي لكنها فشلت في تحقيق التنمية. وبينت الدراسات اللاحقة أن إهمال رأس المال البشري كان تجنياً واضحاً على واحدة من أهم حلقات التنمية. (موساوي، 2009، ص.ص 43، 44) ورغم أن الداعين إلى تحقيق التنمية من خلال النمو الاقتصادي فقط، كانوا يؤكدون أن كل هذه المشاكل سوف تُحل من خلال تأثير النمو الاقتصادي ونتائجه القريبة والبعيدة. وذلك فيما عُرف بالأثر التساقطي (Trickle Down Effect) للنمو الاقتصادي. والذي تبين فشله أيضاً. (العيسوي، 2001، ص 14) حيث لم يُحدث النمو الاقتصادي آثار تنموية في البلدان النامية كما كان متوقع. بل وفشلت معظم الدول النامية في تحقيق نمو اقتصادي فعلي ومستدام من خلال أتباعها لهذا النموذج التنموية. ويتبين خلال هذه المرحلة ارتباط التنمية بالنمو الاقتصادي كهدف وغاية. وتحقيق التراكم في رأس المال المادي كوسيلة لتحقيقها. أي أن النمو الاقتصادي كان هدف التنمية وغايتها ووسيلتها المعلنة. في حين كان العنصر البشري وسيلة غير معلنة في العملية التنموية. حيث كان وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

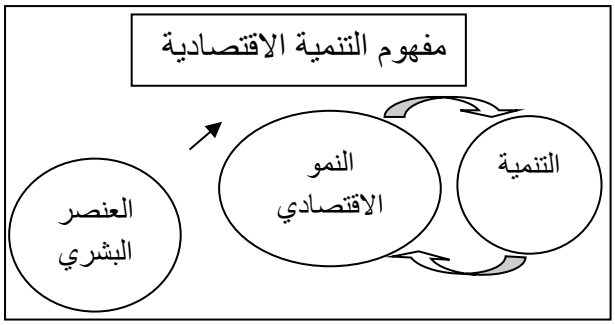

شكل (1) مفهوم التنمية الاقتصادية

مفهوم تنمية الموارد البشرية

أظهرت التجارب الدولية في بعض البلدان النامية أن النمو الاقتصادي لا يحقق التنمية. وفشلت غالبيتها في تحقيق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام. وأن هناك قضايا أخرى للتنمية ترتبط بالعنصر البشري وينبغي مراعاتها. ترتبط بقدرات وكفاءة العنصر البشري. وبدأت تبرز أهمية العنصر البشري في التنمية منذ منتصف ستينات القرن العشرين. وبدأت الدراسات والجهود تتولى لكيفية تحقيق تراكم مطلوب

من رأس المال البشري، إلى جانب التراكم المرغوب في رأس المال المادي. وظهر مفهوم تنموي جديد ينطوي ضمن مفهوم التنمية الاقتصادية. وهو مفهوم تنمية الموارد البشرية (Human Resources Development). والذي ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1962م، حول دور الأمم المتحدة في تدريب الكوادر الوطنية لتسريع التصنيع في الدول النامية. حيث نص على أن (الجمعية العامة تعتبر أن مهمة تسريع التصنيع، التي تشكل شرطاً لابد منه لتنمية الاقتصاديات الوطنية، تتطلب توفير تسهيلات لتأمين التعليم العام. وعدد من الكوادر الفنية الوطنية المدربة تدريباً جيداً). ولقد ظل هذا المفهوم واضحاً في أدبيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. فقد أُعتبر (تدريب الكوادر الوطنية المؤهلة يشكل جزءاً مهماً لا ينفصل عن تنمية الموارد البشرية). وقد اعتمدت الأمم المتحدة التعليم والتدريب كأداة أساسية لتحقيق التنمية. حيث حددت ثلاثة أوجه رئيسة لتنمية الموارد البشرية هي (العاني، د.ت):

- استخدام أفضل للقوى العاملة، من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج.
- تحسين نوعية القوى العاملة، من خلال التعليم المهني والتدريب.
- حفز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وإشراك أوسع للفئات الاجتماعية.

وقد عُرفت تنمية الموارد البشرية بأنها عملية زيادة المعرفة والقدرات والمهارات للقوى العاملة القادرة على العمل لتصبح أكثر إنتاجية. وعُرفت أنها (إعداد العنصر البشري إعداداً صحيحاً بما يتفق واحتياجات المجتمع، على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان، يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية، فضلاً عن زيادة طاقته وجهوده الإنتاجية). (نعيمة، 2019، ص 275) وعرفت أيضاً أنها تنمية المهارات الفردية بهدف الوصول استغلال أعلى قدر ممكن من طاقته. (أحمد، 2020، ص 70) ويتضح من هذا التعريف أن تنمية الموارد البشرية مصطلح ينضوي على اعتبار العنصر البشري وسيلة من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية. أي أن النمو الاقتصادي بقي هدفاً أساسياً للتنمية وغايتها، ووسيلة معلنة لها. في حين أصبح رأس المال البشري وسيلة معلنة أيضاً لتحقيق التنمية إلى جانب رأس المال المادي. إلا أنه بقي وسيلة معلنة فقط للتنمية. ولم يصبح هدفها وغايتها.

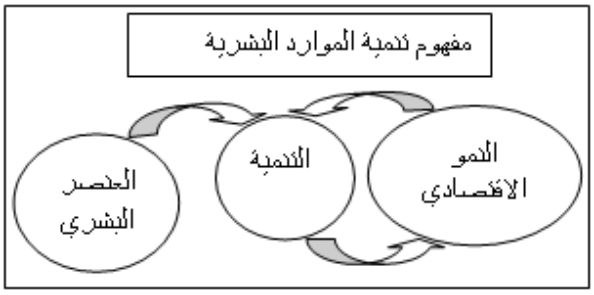

شكل (2) مفهوم تنمية الموارد البشرية

وسارعت الدول النامية ومنها الدول العربية إلى تقليد هذا النموذج التنموي الجديد. وأوفدت عدد من أبنائها للتعلم والدراسة في الدول المتقدمة. بغرض اكتساب الخبرة والكفاءة وتوفير عنصر بشري مؤهل لتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام. وبالتالي تحقيق التنمية. إلا أن غالبيتها فشلت في ذلك. ولم تختلف النتائج كثيراً في التجارب الدولية عما كانت عليه في نموذج التنمية الاقتصادية. حيث تبين أن هناك قضايا أخرى ترتبط بالعنصر البشري ينبغي التركيز عليها. مثل قضايا الفقر والبطالة والتوزيع العادل للدخل.

مفهوم التنمية الاجتماعية

أظهرت بعض البلدان النامية عدم قدرتها على تحسين نوعية الحياة. وتحسين مؤشرات المستوى المعيشي. رغم تحقيقها مستويات جيدة في مؤشرات النمو الاقتصادي. ومن خلال الاهتمام بتحقيق تراكم رأسمالي مع الاهتمام بتدريب العنصر البشري. في حين أظهرت بلدان أخرى تحسن في مؤشرات المستوى المعيشي. رغم تحقيقها لمعدلات متوسطة وبسيطة في مؤشرات النمو الاقتصادي. وهذا ما دفع بتحول مفهوم التنمية نحو الاهتمام أكثر بالعنصر البشري. (العيسوي، 2001، ص 15) وذلك من خلال مراعاة القضايا المتعلقة بحياة الإنسان. والعمل على إشباع حاجاته. والسعي لإيجاد الحلول للقضايا الاجتماعية الهامة. مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. واتساع الفجوة بين طبقة الفقراء والأغنياء. إضافة إلى الاهتمام بتنمية قدرات ومؤهلات الكادر البشري.

وتزايد الإدراك بمدى أهمية العنصر البشري في مجال التنمية مع بداية سبعينات القرن العشرين. وبدأ الاهتمام بما يسمى بالحاجات الأساسية للتنمية (Basic Needs for Development). والتركيز على خدمات مثل الصحة والتعليم والمياه النقية وغيرها. وأُعتبرت مؤشرات للتنمية. واتجه تركيز المفهوم نحو قضايا المجتمع. وذلك فيما عرف بالتنمية الاجتماعية (Social Development). والتي عُرفت أنها عملية مخططة تسعى إلى إحداث تغييرات في مجالات الحياة المختلفة. مثل النظم والمواقف والعادات والتقاليد. وتسعى لتلبية الحاجات الأساسية وتوفير الخدمات وتحسين المستوى المعيشي. (أي أنها تعمل على توفير كل ما من شأنه خدمة الإنسان ورفاهيته ورفع مستواه المادي والروحي). (عبدالجواد، والأبيض، 2021، ص 52) ويؤكد معهد التخطيط القومي المصري في تقريره على عدم تجزئة الحاجات الإنسانية إلى حاجات أساسية، وحاجات كمالية. حيث أنها تجزئة مرفوضة من منظور مفهوم التنمية الاجتماعية. الذي يهتم بإشباع كل الحاجات الإنسانية الأساسية وغير الأساسية طالما أنها انعكاس لاحتياجات الناس. (زقزوقي، د.ت) وقد تكون النظرة للمفهوم بهذا الشكل صحيحة. إلا أن الباحث يعتقد بأن تصنيف الحاجات وترتيبها حسب الأولوية من الضرورات التي تسهم في التخطيط السليم للتنمية. فذلك التصنيف سوف يتيح لمعدي الخطط التنموية معرفة أولوية تلبية تلك الاحتياجات. وبالتالي سير عجلة التنمية بصورة متناسقة ومتزنة ومتجهة إلى الأمام.

وتركز التنمية الاجتماعية على التوزيع العادل للثروة. إضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي. كما ورد التدرج الهرمي لحاجات المجتمع والإنسان. وذلك فيما عُرف بـ"**هرم ماسلو للحاجات الإنسانية**". والذي بدءا بالحاجات الفسيولوجية (الأساسية). ثم الأمن والحاجات الاجتماعية، والتقدير والاحترام، وتحقيق الذات. ورغم أن مصطلح الحاجات الأساسية ظل مفتوحاً وواسعاً. إلا أن ظهوره ساهم في تحول نظريات التنمية من النمو الاقتصادي باتجاه التنمية الاجتماعية. وكانت بداية ظهوره في الدول الاسكندنافية (النرويج والسويد). والتي تعتبر من البلدان الرائدة اجتماعياً. ثم انتقل إلى المنظمة الدولية للعمل (**I.L.O**). والتي بدورها أعادت ترتيب أولويات الحاجات الأساسية فيما أطلقت عليه مقاربة الحاجات الأساسية (Basic Needs Approach). ويتمثل جوهرها في أن على الحكومات تقديم الخدمات الأساسية. مثل خدمات العناية الصحية والتعليم وخدمات البنية التحتية. (موساوي، 2019، ص 45)

ومع تطور مفهوم التنمية بهذا الاتجاه ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية.

تناولت الأدبيات، وخصوصاً إصدارات الأمم المتحدة، خلال هذه المرحلة ثلاث نواحي لتعريف مفهوم التنمية الاجتماعية. كان أبرزها ما عُرف بالمفهوم القطاعي للتنمية الاجتماعية. والذي يعني تركيز المفهوم على تنمية القطاعات الاجتماعية والخدمية. مثل الصحة والتعليم وغيرها. والثاني هو المفهوم الفئوي. والذي يركز فيه مفهوم التنمية الاجتماعية على تنمية فئات معينة في المجتمع. مثل المرأة والأطفال أو الفقراء تحت خط الجوع أو ذوي الاحتياجات الخاصة.... الخ. والمنحى الثالث هو ما عُرف بالمفهوم الإشكالي للتنمية الاجتماعية. والذي يركز على مشاكل اجتماعية معينة يتم العمل على حلها في أطار التنمية. وهناك من يرى أن التنمية الاجتماعية هي (عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه. بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد). (السروجي، وآخرون، 2001، ص.ص 24، 25) ومما سبق يتضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بتنمية العنصر البشري ونوعية حياته إضافة إلى تحقيق التراكم في رأس المال المادي. بهدف تحقيق التنمية المتمثلة في النمو الاقتصادي. أي أن العنصر البشري بقي وسيلة معلنة للتنمية. وأصبح هدفاً وغاية غير معلنة لها. في حين بقي العنصر المادي أيضاً أو النمو الاقتصادي هدفاً للتنمية وغايتها ووسيلتها المعلنة.

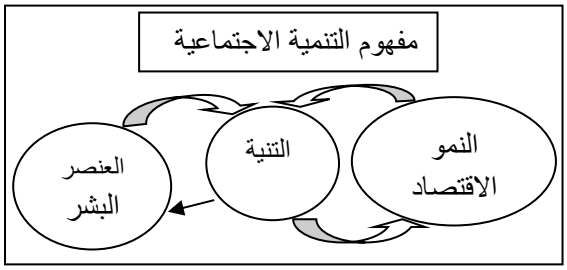

شكل (3) مفهوم التنمية الاجتماعية

حاولت الدول العربية كغيرها من الدول النامية تقليد هذا النموذج التنموي. وسعت لتحقيق التنمية والتطور من خلال العمل على تحقيق النمو الاقتصادي، مع معالجة تلك القضايا الاجتماعية التي تناولها نموذج التنمية الاجتماعية. وكانت نتيجة ذلك الفشل. حيث أنتجت تجارب تنموية مشوهة وناقصة. وقد ظهرت خلال هذه الفترة الكثير من المفكرين الذين أكدوا أن فشل الدول النامية في تحقيق التنمية مرتبط بتبنيها لنماذج تنموية خارجية. وطالبوا بضرورة أن تكون الإستراتيجيات التنموية للبلدان النامية محلية.

مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة

تحول مفهوم التنمية مع بداية ثمانينات القرن العشرين، من التنمية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية الشاملة (Inclusive Social Development). والتي تتضمن العمل على تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وتراعي تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية. وتلتزم بجميع الحقوق الإنسانية التي تطرقت إليها المنظمات الدولية في جميع مجالات الحياة الإنسانية. (ESCWA, 2015, P. 14) وعرفها إعلان الحق في التنمية الصادر 1986م، أنها عملية متكاملة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان وحرياته وتراعي حقوقه. (زدون، وزردانه، وقازي أول، 2022، ص 271) وتركز التنمية الاجتماعية الشاملة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وتهدف إلى ضمان توجيه فوائد التنمية لتحسين نوعية الحياة. (Zhu, 2022, P. 220)

حدث هذا التحول في المفهوم للتنمية نتيجة للإشكالية التي ظهرت في مفهوم الحاجات الأساسية. والمتمثلة في اتساع مفهوم الحاجات الأساسية، والاختلاف حول التدرج الهرمي لأولوية تلك الحاجات. فهناك حاجات إنسانية قد تكون غير أساسية في نظر البعض. لكنها تكون أساسية في نظر محتاجيها. ومن مثل هذه الحاجات، الحاجة إلى الحرية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية. (موساوي، 2009، ص 45) ولذلك كان لابد من التوسع في مفهوم الحاجات الأساسية بمستوى يضمن التحسن في زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية، والحاجات المتزايدة لأعضائه. وهنا انتقل مفهوم الحاجات الأساسية من منظمة العمل الدولية (**I.L.O**) إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (**UNDP**). ليتم وضع مقاربة للحاجات على أيدي منظري التنمية. والذين كانوا يرون بأن جميع الحاجات أساسية. وتم وضع مقاربة سميت بـ"**مركب الحاجات الإنسانية**" (Human Needs Composition). والتي عُرفت أيضاً بمركب الحاجات البشرية وتتلخص فيما يلي (موساوي، 2009، ص 45):

حاجات النمو البدني: غذاء، لباس، سكن، حركة.

حاجات النمو المعرفي: تعليم بأطواره، تدريب وتأهيل، بحث وتطوير.

حاجات النمو الاجتماعي: تواصل، مشاركة، أمن، ترفيه.

حاجات النمو النفسي: طمأنينة، مودة، تقدير للذات.

حاجات النمو الروحي: حرية الدين والتعبد، مساواة وعدالة، حقوق إنسان.

شكل مفهوم الحاجات الأساسية الجذور الأولى لتبلور مفهم التنمية الاجتماعية الشاملة. وشكل كل نوع من الحاجات الإنسانية حقل لمفهوم تنموي مستقل. فمثلاً تطور مفهوم حاجات النمو المعرفي ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية الأخرى. ويشكل ما عُرف بالتنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة. وارتبط مفهوم حاجات النمو الاجتماعي بمفهوم التنمية الاجتماعية. التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع وغيرها. وانتقل مفهوم حاجات النمو الروحي إلى حقل السياسة أيضاً. حيث ظهر كحقل منفرد يعرف بالتنمية السياسية. إلا أن هذه الحقول التنموية اهتمت بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية والثقافة الأوربية. (يوسف، د.ت، ص 4) وهكذا وجدت الدول النامية الطامحة إلى التنمية نفسها منصبة إلى التقليد للمجتمعات الأوربية والغربية. غير مراعية للثقافات الخاصة بمجتمعاتها.

وتُعدُّ الحاجات الأساسية للإنسان هي الهدف الأساسي للتنمية الاجتماعية الشاملة. والتي عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها تعني الإسكان اللائق، والمياه المأمونة، والتخلص الصحي من الفضلات البشرية، والعناية الصحية المناسبة، والحصول على الحد الأدنى من التعليم. وعلى أن التغذية المناسبة مفهومة ضمناً كواحدة من هذه العناصر. وأكد البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام 1990م، على أن رأس المال البشري من المفاتيح الأساسية لتحقيق التنمية والحد من الفقر. وأن الجمع بين تلبية الحاجات الأساسية للإنسان –المتمثلة في تحسين الصحة والتعليم والتغذية الجيدة– يدعم كلاً منهم الآخر. وأنَّ عدم قدرة الفقراء على تلبية احتياجاتهم، هو ما يجعلهم في دائرة مفرغة من الفقر. (ظافر، 1996، ص 22) هذا باعتبار أن تحسين المستوى الاقتصادي الكلي من خلال النمو الاقتصادي، وسيلةً لتحقيق مزيداً من التنمية الاجتماعية. والتي بدورها تصبح محفزاً لمزيد

من الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وهكذا تصبح عجلة التنمية دائرة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويشير ما سبق إلى أن التنمية الاجتماعية الشاملة تهدف إلى تنمية العنصر البشري وتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي جنباً إلى جنب مع تحقيق النمو الاقتصادي. أي أن العنصر البشري أصبح هدفاً وغاية ووسيلة معلنة للتنمية. وبقي النمو الاقتصادي أيضاً هدفاً للتنمية وغايتها ووسيلتها.

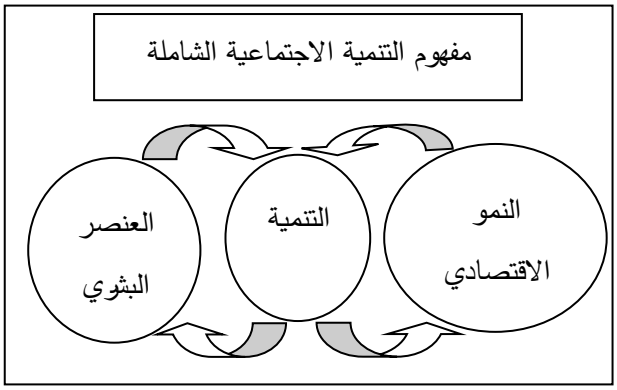

شكل (4) مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة

أصدرت بعض المنظمات الدولية نماذج تنموية مخصصة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة. من خلال خلق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة القضايا الاجتماعية. وذلك فيما عُرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي. وهي عبارة عن برامج تقشفية. وتعمل من خلال تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. ورفع الدعم عنها. وسارعت العديد من الدول النامية إلى تنفيذ تلك الوصفة الجاهزة بصورة طوعية أو بشكلٍ إلزامي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكانت نتيجة ذلك مزيداً من الفقر والجهل والمرض والبطالة. واتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.

مفهوم التنمية البشرية

ظهر مفهوم التنمية البشرية ليحل محل مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة. والذي كان ينظر للنمو الاقتصادي على أنه هدف أساسي في العملية التنموية إضافة إلى تنمية العنصر البشري. وواجه الكثير من الانتقادات وأثبت عدم فعاليته. ومحل ما سبقه من مفاهيم التنمية التي غالباً ما كانت تتجاهل العنصر البشري وأهميته في التنمية بشكلٍ كلي أو جزئي. وقد تبلور مفهوم التنمية البشرية وبرز بعد أن تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). والذي بدأ بإصدار تقارير عن وضع التنمية البشرية حول العالم بشكلٍ سنوي. وذلك مع بداية التسعينات من القرن العشرين. ومن عام 1990م تحديداً. حين أصدر تقريره الأول عن التنمية البشرية. وسعى من خلاله إلى إبراز مفهوم التنمية البشرية. حيث ركز التعريف على التأكيد على أن عملية التنمية تتمثل في توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس لتحسين الصحة والمعرفة والدخل اللازم لحياة لائقة. وبهذا ظهر مفهوم التنمية البشرية ليركز على الإنسان ذاته بصفته أداة وغاية للتنمية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، د.ت، ص.ص ب، 1)

وتعتبر تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أهم الأدبيات التي أبرزت مفهوم التنمية البشرية. ممثلةً بذلك رؤيا جديدة للتنمية، تتجاوز الدخل والنمو. لتغطي كل القدرات والاحتياجات الإنسانية. وتؤكد على تلبية احتياجات الناس وطموحاتهم وتوسيع اختياراتهم. ويعد مفهوم التنمية البشرية الذي جاء في التقرير الأول للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990م، هو المفهوم الأساس للتنمية البشرية. حيث عرف التنمية البشرية بأنها

عمليات توسيع خيارات الناس. وأهمها تلك الخيارات التي تقودهم إلى حياة مديدة وصحية، ويكونوا متعلمين. ويتمتعون بمستوى معيشي لائق. إضافة إلى تلك الخيارات الأخرى التي تكفل الحرية السياسية، وتضمن حقوق الإنسان، وتحقق احترام الذات. وأكد التقرير أن خيارات الناس يمكن أن تتغير باختلاف الزمان والمكان. إلا أن الخيارات الثلاثة المتمثلة في الحياة الصحية المديدة. واكتساب المعرفة والتعليم. والتمتع بمستوى معيشي لائق. هيا خيارات أساسية وجوهرية. لكن مفهوم التنمية لا ينتهي عند هذه الخيارات فقط. فهناك خيارات أخرى ذات أهمية للعيش بكرامة. تتمثل في ضمان الحريات واحترام حقوق الإنسان. وأكد التقرير أن مفهوم التنمية البشرية يعمل على جانبين. وهما تطوير قدرات البشر صحياً وتعليمياً ومهارياً. وتمكين تلك القدرات لتكون منتجة ومبدعة. (UNDP, 1990, P 10)

ويتضح من التعريف أن المفهوم يكتسب أربعة أبعاد تتلخص في توفير الرعاية الصحية اللازمة لحياة صحية ومديدة. وتمكين الناس من التعلم واكتساب المعرفة والمهارات. والحصول على الدخل اللازم لتحقيق مستوى معيشي راقي. وتوفير مجال من الحريات واحترام الرأي والرأي الآخر، واحترام حقوق الإنسان. كما يتضح من صيغة التعريف أن البُعد الرابع يُعدُّ بُعداً إضافياً إلى الأبعاد الثلاثة الأساسية الأولى. ثم عاد ليؤكد على أهمية تكوين قدرات البشر وتمكينها. وهذا يعني اعتبار العنصر البشري هدف ووسيلة للتنمية.

أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريره السنوي الثاني عن وضع التنمية البشرية عالمياً عام 1991م. وتناول التقرير موضوع تمويل التنمية. وأكد على أهمية النمو الاقتصادي لإحداث التنمية البشرية، ولكن ينبغي أن يبقى وسيلة للتنمية وليس غايةً لها. وأضاف بأن التنمية البشرية هي تنمية الناس بالناس من أجل الناس. وتعني تنمية الناس، أن على المجتمعات الاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية والتغذية السليمة. وتحقيق مستوى معيشي لائق. بينما تعني التنمية بالناس، أن يشارك الناس في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية البشرية. أما التنمية من أجل الناس، فتعني أن يوزع النمو الاقتصادي الذي يحققونه بينهم بالتساوي. وبما يخدم مزيداً من التنمية البشرية. (UNDP, 1991, P.P 12, 13) أي أن يكون الإنسان وسيلة التنمية وهدفها وغايتها. وتناول تقرير عام 1992م، موضوع "الأبعاد العالمية للتنمية البشرية". وأكد على أن كل بلد يجب أن تكون لديه أجندة خاصة لتحقيق التنمية البشرية. ولكن يجب أن يكون الإنسان محورها. وأبرز تقرير العام 1993م، أهمية توسيع مشاركة الناس في السوق لتحقيق النمو. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 17) ثم أكد تقرير العام 1995م، أن مفهوم التنمية البشرية يعني توسيع الخيارات أمام الناس. والخيارات لا تعني تعزيز الدخل فقط. وأكد أيضاً أن المفهوم يحتوي على جانبين. وهما تكوين القدرات البشرية بالصحة والمعرفة. وتمكين تلك القدرات، واستخدامها جيداً لتحقيق الإنتاجية. (UNDP, 1995, P 11)

تواصل مع استمرار إصدار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتقاريره السنوية عن التنمية البشرية، تطوير المفهوم بشكلٍ غير جوهري. من خلال ربطه بمفاهيم فرعية أخرى تنضوي تحت مفهوم التنمية البشرية. وعلى سبيل المثال، كان موضوع القضاء على الفقر نواة تقرير التنمية البشرية للعام 1997م. حيث أكد التقرير على ضرورة محاربة الفقر البشري. والذي يتمثل في غياب الخيارات الأساسية عن الناس. وعرض تقرير العام

2000م، موضوع حقوق الإنسان. مؤكداً على العلاقة التكاملية بينها وبين التنمية البشرية. فالتنمية البشرية لازمة لحفظ حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان لازمة لتحقيق تنمية بشرية كاملة. وجاء تقرير العام 2002م، ليؤكد على أهمية تعميق مفهوم وممارسات الديموقراطية لتحقيق مزيداً من الحريات. وتبنى تقرير العام 2003م، موضوع الأهداف الثمانية للألفية. والتي صادقت عليها (189) دولة. والتزمت بالسعي لتحقيقها حتى عام 2015م. وذلك خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المنعقد في شهر سبتمبر من عام 2000م. وتمثلت تلك الأهداف في محاربة الفقر. وتحسين الأحوال المعيشية والصحية. وتعليم جميع الأطفال في كل مكان في العالم. والمساواة والسعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

استمرت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في التصدي لمتغيرات معينة في كل تقرير سنوي. ودراسة تلك المتغيرات وعرض مدى ارتباطها بالتنمية البشرية. إلى أن أُصدر التقرير العشرين في عام 2010م. والذي أضفى على مفهوم التنمية البشرية إضافة نوعية. من خلال إظهاره بصورة أكثر مرونة. وربطه بتوسيع الحريات. حيث أكد التقرير على أن التنمية البشرية مفهوم لكل عصر. ينطبق على جميع الأيدولوجيات والثقافات والطبقات الاجتماعية. غير أن مسار هذه التنمية يختلف باختلاف الواقع بين مكان وآخر. فالتنمية البشرية تتخذ من ثقافة كل بلد ومجتمع وفرد لوناً لها. وتستمد من القيم والأولويات ملامحها. وعرف التنمية البشرية بأنها "توسيع لحريات البشر، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع. ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها. ويشاركون في رسم مسارات التنمية، في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفراد وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية. وهم المستفيدون منها." (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص.ص 22، 23) وهذا يتطابق مع ما أكد عليه "**أمارتيا صن**". والذي يرى أن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. فالتنمية من منظوره هي إزالة مصادر افتقاد الحرية بجميع أشكالها. فحرمان الفرد من القدرات يرتبط بمقدار حرمانه من الحريات. وليس معنى ذلك إنكار الصلة الوثيقة بين الحرمان من القدرات والفقر. فالفقر يعد أحد أهم مصادر افتقاد الحرية. (صن، 2004، ص 8) والنظر للتنمية من هذا المنظور يعني توسيع الخيارات وإزالة القيود التي تعيق الناس من تلبية احتياجاتهم بجميع أنواعها.

يتضح من خلال تتبع التطور في مفهوم التنمية البشرية في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أنه لم تكن هناك تغييرات جذرية على المفهوم في تلك الأدبيات. حيث كانت معظم التقارير تناقش علاقة وارتباط التنمية البشرية بمتغير آخر. ويمكن من خلال التتبع لمفهوم التنمية البشرية في أدبيات تلك التقارير أن نوجز أهداف التنمية البشرية فيما يلي:

- **تكوين القدرات**. وتتمثل في زيادة الفرص للحصول على حاجات النمو المعرفي من تعليم بأطواره، وتدريب وتأهيل، ودراسات وأبحاث.
- **تمكين القدرات**. وتتمثل في زيادة الفرص للحصول على حاجات النمو البدني. والمتمثلة في تحسين المستوى المعيشي. من خلال زيادة القدرة على الحصول على الغذاء والسكن والمأوى. ومكافحة

الفقر والبطالة. وتحسين المستوى الصحي من خلال زيادة الفرص للحصول على الرعاية الصحية والخدمات الطبية. والمياه النقية والصرف الصحي.

- **إطلاق القدرات**. وتتمثل في زيادة الفرص للحصول على حاجات النمو النفسي. من خلال الأمن والعدل. والمساواة على مستوى النوع والطوائف. والحرية الثقافية والسياسية.

وتعتبر التنمية عملية ينتج عنها زيادة فرص حياة أفراد أو جزء من أفراد مجتمع ما دون نقصان في فرص حياة أفراد آخرين في نفس المجتمع. (الجواهري، وعبدالجواد، وبدر، 1999، ص 10) ويرى محبوب الحق، وهو من رواد منظري التنمية البشرية وكتابة تقاريرها التي تصدر من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أن خطط التنمية البشرية يجب أن تتضمن خمسة عناصر. والتي يأتي ثانيها بأن تبدأ صياغة الأهداف في شكل تلبية لاحتياجات البشر. ثم تترجم بعد ذلك إلى أهداف إنتاج واستهلاك عينية. ويلخص مفهوم التنمية البشرية في توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى طاقات الفرد والجماعة. وهذا يعني بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها. والعمل على استمرار تطورها ونموها. وتأسيساً على ذلك، فإن التنمية البشرية تعني تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته. والإنسان كما هو معروف كائن مركب. مرتبط وجودة بوجود حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضية في حاضرة وتطلعاً لمستقبله. وبهذا تصبح التنمية البشرية هي تلك العملية التي يتمكن من خلالها الإنسان من إشباع حاجاته. (التابعي، د.ت، ص 14)

أكد منظرو التنمية البشرية أنها تتصف بالديناميكية غير المستقرة. ويكون مستوى التنمية البشرية، هو ما وصلت إليه حالة تأهيل وتمكين وإطلاق قدرات الإنسان. وبالتالي فإنها حالة من التفاعل الجدلي المستمر القابل للتقدم والتراجع. لذا فإنه يتوجب تقييم مستوى تلك الحالة من آن لآخر. ليتسنى مراقبتها ورصد اتجاهاتها. ودراستها وتحليلها ومعرفة تأثير المتغيرات الأخرى عليها. وهذا فرض عليهم العمل على تحديد معايير قياس ومؤشرات تحليلية معينة. ترتبط بتلك الحاجات التي حددها مفهوم التنمية البشرية من حياة مديدة وصحية، ودرجة من التعليم والمعرفة، وعيش حياة كريمة في مستوى لائق. لذا فقد وضعوا ما يعرف بدليل التنمية البشرية. وهو عبارة عن قيمة عددية كسرية تتراوح بين (0–1). تنتج عن عمليات حسابية لعدد من المؤشرات لثلاثة أبعاد وفقاً للآتي (UNDP, 1990, P 13):

- دليل بُعد المستوى الصحي: ويقاس بمؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- دليل بُعد المستوى التعليمي والمعرفي: ويقاس بمؤشر نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة بين البالغين.
- دليل بُعد المستوى المعيشي اللائق: ويقاس بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلاً بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي.

وبهذا فقد اختزل منظرو التنمية البشرية، التنمية في عدد من المؤشرات. وسرعان ما توجهت غالبية الدول النامية والعربية – خصوصاً دول الخليج العربي _ إلى تحقيق مستوى أفضل من التنمية من خلال العمل

على تحسين تلك المؤشرات المحدودة. متجاهلة بقية المؤشرات المرتبطة بجوانب الحياة المختلفة. وكانت النتيجة تحقيق مرتبة عالمية أفضل في دليل التنمية البشرية. لكنها لم تكن تنمية حقيقية. بل تنمية مشوهة وناقصة أيضاً

ويلاحظ أن دليل بُعد المستوى المعيشي اللائق يقاس بأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي. ما يعني أن النمو الاقتصادي مازال هدفاً للتنمية. لكنه أصبح هدفاً غير معلن. رغم تأكيد منظرو التنمية البشرية أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون وسيلة للتنمية وليس هدفاً لها وغاية. وهذا يعني أن العنصري المادي أو النمو الاقتصادي أصبح وسيلة معلنة للتنمية في إطار مفهوم التنمية البشرية. وهدفاً وغاية غير معلنة لها. في حين بقي العنصر البشري هدف وغاية ووسيلة معلنة للتنمية.

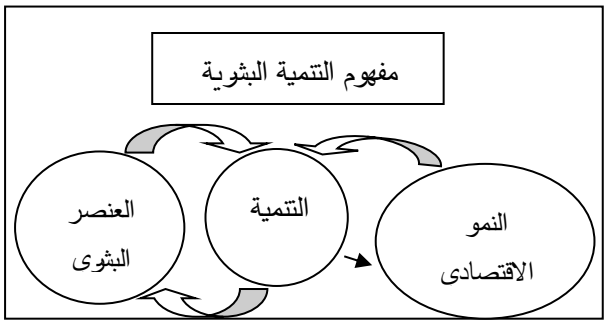

شكل (5) مفهوم التنمية البشرية

مفهوم التنمية البشرية المستدامة

تزامن مع ظهور المشاكل الاجتماعية في ظل البحث عن التنمية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، ظهور مشاكل أخرى ترتبط بالبيئة. وتمثلت في تلك الآثار السلبية التي تركتها الثورة الصناعية على البيئة. وما رافقها من ضغط على الموارد الطبيعية بهدف تحقيق التنمية من خلال النمو الاقتصادي. وهذا ما لاحظه المختصون والمهتمون بالبيئة والطبيعة. ولذا فقد حاولوا التدخل في التوجهات التنموية. من خلال إضافة بُعد آخر على مفهوم التنمية يمثل البُعد البيئي. وأُطلق مفهوم التنمية المستدامة. حيث تنبه المجتمع الدولي لتلك الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الصناعية على البيئة في ستينات القرن العشرين. وتم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960م. وفي عام 1968م، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) قراراً أكد فيه الحاجة الماسة لاتخاذ الإجراءات التي تحد من المخاطر البيئية لتحقيق تنمية سليمة. ثم عُقد مؤتمر استوكهلم في السويد عام 1972م. وأعلن أن حماية البيئة قضية رئيسية تمس حياة ورفاهية الشعوب. ثم أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة عام 1982م. وأكد الميثاق على ضرورة إدراج الاستراتيجيات الخاصة بالحفاظ على البيئة ضمن خطط استراتيجيات التنمية. (أبو النصر، ومحمد، 2017، ص 86)

أُطلق مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة بشكلٍ صريح في تقرير "مستقبلنا المشترك" – المعروف بتقرير "برونتلاند" نسبة إلى رئيس وزراء النرويج الذي ترأس التقرير – الذي صدر عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة والتنمية عام 1987م. وعرف التنمية المستدامة أنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وشدد التقرير على أهمية النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية. ولكن ينبغي أن يتزامن مع الإنصاف. وضمان حصول الفقراء على حصتهم العادلة من الموارد. (رشماوي، 2018، ص 15) ثم اعتمد مؤتمر العمل الدولي الذي عُقد في عام 1990م فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة المنظمة. وأكد على

أهمية إدراج الأهداف البيئية في إطار الأهداف الإنمائية. وأكد مؤتمر (ريو دي جانيرو) المنعقد عام 1992م بالبرازيل على أهمية التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة.

عُقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة عام 2002م في جنوب أفريقيا – جوهانسبرج. وأكد على أهمية التنمية المستدامة وحماية البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية. (أبو النصر، ومحمد، 2017، ص 86) وهذا أيضاً ما أكدت عليه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. والتي عرفت التنمية المستدامة أنها حماية قاعدة الموارد الطبيعية وحسن إدارتها. والتوجه نحو تلبية الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية. وبأساليب مقبولة اقتصادياً واجتماعياً وتحافظ على البيئة. (زدون، وزردانه، وقازي أول، 2022، ص.ص 271، 272) وتعرف التنمية المستدامة أيضاً أنها العمل على تلبية احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. من خلال الإدارة الرشيدة للموارد والامكانيات البيئية. وتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية. (دسوقي، 2021، ص 252)

تتفق التنمية المستدامة مع التنمية البشرية. فنهج التنمية المستدامة ومفهومها لم يأت كبديل لنهج ومفهوم التنمية البشرية. وكلاهما ظهرا ليحلا محل مفهوم التنمية الاقتصادية. وكلاهما يهدفان لمعالجة الآثار السلبية التي أنتجها النهج التنموي التقليدي. والذي سعى لتحقيق التنمية من خلال النمو الاقتصادي. وما يلزمه من تحقيق تراكم في رأس المال المادي. وتجاهل العنصر البشري. وعنصر البيئة أو الطبيعة. وإذا كان مفهوم التنمية البشرية قد أهتم بالعنصر البشري كمحورٍ للتنمية. فإن مفهوم التنمية المستدامة يهتم بالبيئة أو الطبيعة كعنصر هام لبقاء ورفاهية البشرية. وعنصر أساسي لاستدامة التنمية البشرية. وإذا كان مفهوم التنمية البشرية يدعو إلى المساواة والعدالة والإنصاف والتوزيع العادل للموارد بين الفئات البشرية في الجيل الواحد. فإن مفهوم التنمية المستدامة يدعو إلى العدالة والإنصاف والتوزيع العادل للموارد الطبيعية بين الأجيال البشرية المتتالية. وهذا يجعل من مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً مكملاً ومتناسقاً ومتزامناً مع مفهوم التنمية البشرية. فمفهوم التنمية البشرية ينادي بتوسيع الخيارات أمام أبناء الجيل الحالي لإشباع حاجتهم وحقهم في حياة كريمة. ومفهوم التنمية المستدامة ينادي بترك ما يكفي من الخيارات أمام الأجيال البشرية القادمة لإشباع حاجاتهم وحقهم في الحياة.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية العشرين الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2010م، أنه (ما من تعارض بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة. فكلاهما قائم على الطابع العالمي لمطالب الحياة). وأكد التقرير أنهما قضيتان متلازمتان. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 18) بل إن التنمية المستدامة هي تنمية بشرية في الأساس. وهذا يتضح من تعريفات مفهومها. حيث عُرفت التنمية المستدامة بأنها تنمية تفاعلية حركية تسعى لتحقيق المواءمة بين التنمية الاقتصادية والبشر والموارد البيئية. وتُعرف أيضاً أنها تلك التنمية الحقيقية المستمرة والمتواصلة التي يمثل الإنسان هدفها وغايتها. وتؤكد على أهمية التوازن البيئي. وتعمل وفق إستراتيجية لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل. (أبو النصر، ومحمد، 2017، 81)

ولم تتعارض تقارير التنمية البشرية السنوية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مع التنمية

المستدامة في المفهوم أو المضمون. وعلى العكس من ذلك. فقد تضمنت بعض التقارير مواضيع ترتبط بمفهوم التنمية المستدامة. وسعت إلى توجيه الاهتمام إلى المخاطر البيئية. وعلى رأسها أزمة المياه وتغير المناخ. فمنذ صدور أول تقرير عام 1990م، أشار التقرير أهمية البيئة الآمنة. والمتمثلة في المياه النظيفة والغذاء الأمن والهواء النقي. وتناول تقرير العام 1994م موضوع الأمن البيئي. وركز تقرير عام 1998م على التدهور البيئي. من سقوط للإمطار الحمضية ونفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ. كما تناول تقرير عام 2006م مشكلة الإسراف في استخدام المياه وآثاره السلبية على البشرية والتنمية. وطرح تقرير عامي 2008/2007م موضوع تكاليف تغير المناخ. وما تسببها من كوارث عبر الأجيال. وكان أول تقرير يبحث تداعيات الاحتباس الحراري وذوبان الجليد في القطبان. وتغير معدلات سقوط الأمطار وارتفاع منسوب مياه البحر. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص.ص 1، 2) وأكد تقرير العام 2010م على أن الإنصاف بين الأجيال لا يقل أهمية عن الإنصاف بين أبناء الجيل الواحد.

أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مصطلح التنمية البشرية المستدامة في تقريره الواحد والعشرين. والصادر في العام 2011م، بعنوان "الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع". وأكد التقرير على التشابه الجوهري بين الاستدامة البيئية والإنصاف. فكلاهما يهتم بالتوزيع العادل. وعرف التنمية البشرية المستدامة أنها (توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل). وأكد التقرير أيضاً أن المخاطر البيئية تسهم في تدهور مستويات التنمية البشرية. وخصوصاً في البلدان النامية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 18) ورغم عودة التقارير اللاحقة لفصل المفهومين. إلا أن جميع التقارير اللاحقة كانت تؤكد على الاندماج والتكامل بين المفهومين. فمثلاً صدر تقرير العام 2014م بعنوان (المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر). وأكد التقرير أنه رغم التقدم في التنمية البشرية، إلا أنه لازال هناك أرواح تزهق بسبب المخاطر البيئية. ولابد من التكاتف للحد من تلك المخاطر وإعداد العدة لمواجهتها.

وتناول تقرير التنمية البشرية للعام 2015م، أهداف التنمية المستدامة. وأكد التقرير على أن هذه الأهداف لا تتعارض مع أهداف التنمية البشرية. بل أنها ضمن أهدافها وتكملها. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة فيما يلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، ص 15):

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والآمنة بتكلفة ميسورة.

- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع. والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق.
- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود.
- ضمان وجود أنماط استهلاك مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.
- حماية النظم الايكولوجية والبرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام. وإدارة الغابات على نحو مستدام. ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد. وإتاحة الفرص للجميع للوصول للعدالة. وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة.
- تعزيز وسائل التنفيذ. وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وبالنظر في هذه الأهداف فإنه ما من تعارض بينها وبين أهداف التنمية البشرية. كونها تهدف لتحسين المستوى المعيشي والنمو الاقتصادي. وتحسين المستوى الصحي والمستوى التعليمي. وتحسين الخدمات الاجتماعية. وتحقيق العدل والمساواة والإنصاف. وتعزيز الحريات والقضاء على الفساد. وجميعها ضمن أهداف التنمية البشرية. إضافة إلى أهداف للمحافظة على البيئة وترشيد الموارد. وهذه لا تتعارض مع أهداف التنمية البشرية. وذكر نفس التقرير أن مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها يتطلب نظرة جديدة لمواجهة التحديات الناشئة في عالم متغير. وفي ضوء خطة وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030م. وهذا سوف يكون محور تقرير التنمية البشرية القادم للعام 2016م. إلا أن تقرير العام 2016م، جاء ليؤكد أن التنمية البشرية لا تتعارض مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030م. بل أن أهدافها تندرج ضمن مفهوم وأهداف التنمية البشرية.

يقترح البعض في ظل الاتساق بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية المستدامة أن يتم دمجهما في مفهوم واحد. وهو التنمية البشرية المستدامة. ووُضع لها تعريفاً مقترحاً (هي صيرورة شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان والمجتمعات ورفاهيتهم. مع ضمان عدم الإضرار بمصالح الأجيال القادمة. وهذه الصيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد والفئات والمجتمعات بشكل نشيط وحر في التنمية. وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها. والإنسان هو الموضوع المحوري لصيرورة التنمية. التي هي تنمية في صالح الفقراء والمرأة والطبيعة. وتوفير فرص عمل. وتحقيق العدالة والمساواة. وأعمال حقوق الإنسان دون تميز). (رشماوي، 2018، ص 16)

يبدو أن التعريف أعلاه من أكثر التعريفات المعقدة لمفهوم التنمية. أو أنه قد يكون فوق مستوى إدراك الباحث. رغم إيمان الباحث بمبدأ الدمج بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة في مفهومٍ واحد. وذلك حتى يكون التخطيط الاستراتيجي للتنمية في مسار واحد. الأمر الذي يعزز التقدم في مسارها. ولكن ينبغي أن يكون التعريف أكثر وضوحاً وبساطة من

وجهة نظر الباحث. ويمكن ببساطة وضع تعريف لمفهوم التنمية البشرية المستدامة من خلال الدمج المباشر بين التعريفين الأكثر شيوعاً للمفهومين. فإذا كان تعريف مفهوم التنمية البشرية بأنها عمليات توسيع خيارات الناس. وأهمها تلك الخيارات التي تقودهم إلى حياة مديدة وصحية، ويكونوا متعلمين. ويتمتعون بمستوى معيشي لائق. إضافة إلى تلك الخيارات الأخرى التي تكفل الحرية السياسية، وتضمن حقوق الإنسان، وتحقق احترام الذات. وتعريف مفهوم التنمية المستدامة أنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. حسب ما ذكرت هذه الدراسة مسبقاً. فإنه يمكن وضع تعريف مقترح للتنمية البشرية المستدامة أنها عمليات توسيع الخيارات أمام جيل الحاضر وأجيال المستقبل. وأهمها تلك الخيارات التي تقودهم إلى حياة مديدة وصحية في بيئة مأمونة ونظيفة. ويكونوا متعلمين. ويتمتعون بمستوى معيشي لائق. مع الحرص على الإنصاف والتوزيع العادل للموارد في الحاضر والمستقبل. إضافة إلى تلك الخيارات الأخرى التي تكفل العيش بحرية وكرامة.

ويتضح مما سبق أن مفهوم التنمية المستدامة لا يتعارض مع مفهوم التنمية البشرية. بل يتسق معه ويكمل كلٌ منهما الآخر. ويمكن دمجهما في مفهوم واحد وهو التنمية البشرية المستدامة. وهذا يشير إلى أن ماهية العنصر البشري والنمو الاقتصادي لم تتغير كثيراً في ظل مفهوم التنمية البشرية المستدامة. حيث بقي العنصر البشري هدف وغاية ووسيلة معلنة للتنمية. وبقي النمو الاقتصادي وسيلة معلنة للتنمية. وهدفاً وغاية غير معلنة لها. إلا أن أهميته تراجعت أمام ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. وهذا قد يشير لتحوله إلى وسيلة غير معلنة أيضاً.

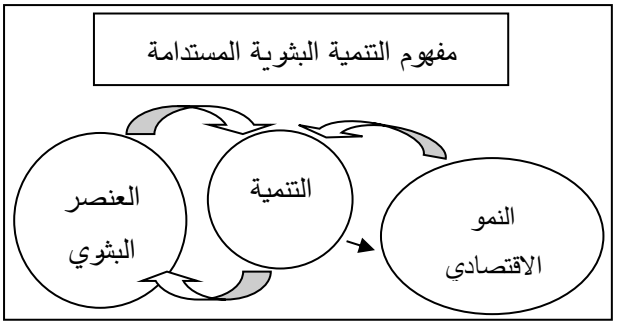

شكل (6) مفهوم التنمية البشرية المستدامة

خلاصة

يتضح من الدراسة أن ماهية العنصر البشري وأهميته تزايدت مع تطور مفهوم التنمية. حيث تزايدت أهمية العنصر البشري من وسيلة غير معلنة في النماذج التنموية القديمة. ليصبح هدفاً معلناً ووسيلة معلنة للتنمية. بينما تراجعت أهمية النمو الاقتصادي من هدفاً وغاية ووسيلة معلنة للتنمية، ليصبح وسيلة معلنة وهدفاً غير معلن. وأن التركيز على النمو الاقتصادي منذ ظهور مفهوم التنمية كان فيه تجني واضح على العنصر البشري وأهميته في العملية التنموية. ولذلك فقد كانت جميع نماذج التنمية فاشلة في بداياتها. ثم أصبحت غير مكتملة في ظل بقاء العنصر المادي المتمثل في النمو الاقتصادي هدفاً لها. رغم إشراك العنصر البشري كوسيلة معلنة وغير معلنة. وكانت النماذج التنموية مشوهة حين بقي النمو الاقتصادي هدفاً ووسيلة للتنمية جنبا إلى جنب مع العنصر البشري في ظل مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة. ولازالت النماذج التنموية الحديثة تعاني من القصور وعدم الاكتمال في ظل تحول النمو الاقتصادي إلى هدف غير معلن ووسيلة معلنة للتنمية في ظل مفهوم

التنمية البشرية. رغم بروز العنصر البشري كهدف أساسي وغاية معلنة للتنمية ووسيلة لها. ورغم التقليل من أهمية النمو الاقتصادي في ظل مفهوم التنمية البشرية المستدامة. ويمكن إيجاز التقدم في ماهية العنصر البشري والتراجع في ماهية النمو الاقتصادي خلال مراحل تطور مفهوم التنمية في المصفوفة التالية.

الفترة	المفهوم التنموي	النمو الاقتصادي	العنصر البشري
العقد الخامس من القرن العشرين	التنمية الاقتصادية	هدف وغاية ووسيلة معلنة	وسيلة غير معلنة
العقد السادس من القرن العشرين	تنمية الموارد البشرية	هدف وغاية ووسيلة معلنة	وسيلة معلنة
العقد السابع من القرن العشرين	التنمية الاجتماعية	هدف وغاية ووسيلة معلنة	وسيلة معلنة وهدف غير معلن
العقد الثامن من القرن العشرين	التنمية الاجتماعية الشاملة	هدف وغاية ووسيلة معلنة	هدف وغاية ووسيلة معلنة
العقد التاسع من القرن العشرين	التنمية البشرية	وسيلة معلنة وهدف غير معلن	هدف وغاية ووسيلة معلنة
العقد الأول من القرن الواحد والعشرين	التنمية البشرية المستدامة	وسيلة معلنة وهدف غير معلن وأقل أهمية	هدف وغاية ووسيلة معلنة

مصفوفة (1) مسار تطور مضمون مفهوم التنمية

وربما سيتضح خلال السنوات القادمة لمنظري التنمية أن بقاء النمو الاقتصادي كهدف غير معلن ووسيلة معلنة للتنمية كان أيضاً سبباً في عدم اكتمال النماذج التنموية الحديثة. وسنشهد ظهور مفهوم آخر للتنمية يجعل من النمو الاقتصادي وسيلة معلنة فقط للتنمية. وبعد عقود من التجارب الدولية يظهر مفهوم أخير للتنمية يجعل من النمو الاقتصادي وسيلة غير معلنة في العملية التنموية. ويبرز العنصر البشري كهدف وغاية ووسيلة أساسية وحيدة للتنمية. عندها فقط ستصبح النماذج التنموية مكتملة وغير مشوهة ولا منقوصة. حين يصبح الإنسان هو جوهر التنمية. هدفها وغايتها ووسيلتها، منطلقها ومستقرها، وقائدها ورائدها. أي حين يكون الهدف والغاية من العمليات التنموية هو العمل على تكوين قدرة أكبر لعدد أكثر من البشر على تلبية احتياجاتهم. وتكون وسيلة التنمية هي تكوين وتمكين القدرات البشرية. دون الحاجة إلى تحقيق تراكم في رأس المال المادي. أي حين يصبح النمو الاقتصادي خارج حسابات عمليات التنمية. عندها فقط ستكون النماذج التنموية مكتملة وناجحة. وسيتحقق النمو الاقتصادي كحصيلة وكنتاج للعمليات التنموية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

– أظهرت الدراسة تحولاً جذريًا في نظرة مفهوم التنمية للعنصر البشري، من كونه مجرد أداة (وسيلة غير معلنة) لتحقيق تراكم رأس المال المادي في نموذج التنمية الاقتصادية، إلى أن أصبح الهدف والغاية الأساسية والوسيلة المعلنة في نموذج التنمية البشرية المستدامة.

ورغم أن التجارب الدولية والأبحاث والدراسات السابقة كانت قد أكدت أن تجاهل العنصر البشري في النماذج

التنموية القديمة كان فيه تجني واضح على الإنسان والتنمية. وكان سبباً في فشلها. إلا أن النماذج التنموية الحديثة لازالت تعطي أهمية للنمو الاقتصادي كهدف ووسيلة للتنمية. وهذا يفسر أيضاً فشلها ونقصها وتشوهها.

– بينت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مكانة العنصر البشري ومكانة النمو الاقتصادي في سلم أولويات النماذج التنموية المتتالية. فكلما ارتفعت مكانة العنصر البشري كهدف وغاية ووسيلة معلنة، تراجعت مكانة النمو الاقتصادي من كونه هدف وغاية معلنة إلى هدف وغاية غير معلنة ووسيلة معلنة فقط.

– بينت الدراسة أن النماذج التي اختزلت التنمية في النمو الاقتصادي قد أثبتت فشلها في تحقيق تنمية حقيقية وشاملة. وحتى تلك النماذج التي أولت اهتماما جزئيا بالعنصر البشري باعتباره هدفا أو وسيلة لزيادة الإنتاجية، أثبتت فشلها أيضاً. مما أدى إلى ظهور نماذج لاحقة متتالية لتصحيح هذا الخلل.

– أظهرت الدراسة أن نموذج التنمية البشرية المستدامة يمكن أن يمثل إطارًا تكامليًا ناجحًا إلى حد كبير. حيث لا يوجد تعارض بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية المستدامة. ويمكن الجمع بين توسيع خيارات الإنسان في الوقت الحاضر مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. ورغم تقليل المفهوم من أهمية النمو الاقتصادي، إلا أنه لازال يركز على النمو الاقتصادي كوسيلة معلنة، وهدف وغاية غير معلنة للتنمية. وهذا قد يجعل منه نموذجاً تنموياً غير مكتمل.

– كشفت الدراسة استمرار الدور الخفي لماهية لنمو الاقتصادي في النماذج التنموية الحديثة. على الرغم من التراجع الظاهر لأهمية النمو الاقتصادي كمطلب صريح فيها. إلا أنه بقي وسيلة معلنة وهدف وغاية غير معلنة للتنمية.

– قدمت الدراسة تصورا مستقبليا لتطور مفهوم التنمية يكون فيه العنصر البشري هو جوهرها. هدفها وغايتها الوحيدة ووسيلتها الأساسية. ويبقى النمو الاقتصادي ضرورة لتمويل البرامج التنموية. أي يجب أن يكون وسيلة للتنمية معلنة أو غير معلنة. وهذا يشير أيضاً إلى استمرار إشكالية العلاقة الجدلية بين العنصر البشري والنمو الاقتصادي.

– وضحت الدراسة أن إخفاق الدول النامية ومنها الدول العربية في محاولاتها التنموية يعود بشكلٍ أساسي لتبنيها للنماذج التنموية الخارجية والوصفات الجاهزة. وإتباع إستراتيجياتها دون دراستها ومراعاتها للظروف الخاصة بكل دولة.

– توصي الدراسة صانعي القرار بتجنب النماذج التنموية الخارجية. ووضع نموذج تنموي محلي. من خلال دراسة الظروف الخاصة بالدولة. ووضع الخطط التنموية المحلية بناء على تلك الظروف والمعطيات. وتبني الإستراتيجيات التي تراعي أولوية الاحتياجات الإنسانية. وتخطط لتلبيتها وفقاً لأولياتها وحسب الإمكانيات المادية المتوفرة والمتاحة. دون أن يكون تحقيق التراكم المادي هدفاً لتلك الاستراتيجيات. ودون العمل على تحقيقه أولاً أو انتظاره. وأن يكون العنصر البشري هو هدف الخطط التنموية وغايتها ووسيلتها. عندها سيكون النمو الاقتصادي نتيجة لتحسن قدرات وإمكانيات العنصر البشري.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع استنتاجات العديد من منظري التنمية البشرية مثل "أمارتيا صن" الذي يعتبر التنمية عملية توسيع للحريات، ومع تقارير الأمم

المتحدة للتنمية البشرية التي تؤكد على أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم. ومع ذلك، تثير النتائج إشكالية عملية، تتمثل في كيف يمكن للدول النامية أن تحقق مستويات عالية من التنمية البشرية دون تحقيق تراكم في رأس المال المادي قوي يوفر الموارد المالية اللازمة لذلك؟ حيث يتطلب النمو البشري نموًا اقتصاديًا، والنمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام يتطلب بدوره تنمية بشرية مسبقة.

لذا يفترض الباحث تحول النمو الاقتصادي إلى وسيلة غير معلنة في النماذج التنموية المستقبلية. فربما يكون الحل الأمثل هو في نموذج تنموي متوازن يضع العنصر البشري كهدف وغاية نهائية، ويستخدم النمو الاقتصادي وسيلة معلنة أو غير معلنة لتحقيق هذه الغاية. مع ضمان عدالة توزيع عوائد هذا النمو. وربطه بمعايير الاستدامة البيئية المتمثلة في أهداف التنمية المستدامة 2030 بشكل عملي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

[1] أبو فرحة، السيد علي، (2021)، التنمية في أفريقيا بين المنظورين الإسلامي والغربي، مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد (10)، العدد (9)، ص.ص 26 – 39، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر

[2] أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت، (2017)، التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة

[3] أحمد، هناء محمد حسين، (2020)، التدريب والتنمية وتطور الإنسان، مجلة الفنون والآدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (56)، ص.ص 67 – 75، كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسية، الإمارات

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010)، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية، عدد خاص في الذكرى العشرين، تقرير التنمية البشرية لعام 2010م، Colorcraft of Virginia، الولايات المتحدة الأمريكية

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2011)، الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، تقرير التنمية البشرية لعام 2011م، ملخص التقرير، Colorcraft of Virginia، الولايات المتحدة الأمريكية

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2015)، التنمية في كل عمل، لمحة عامة، تقرير التنمية البشرية لعام 2015م، PBM Graphics، الولايات المتحدة الأمريكية

[7] التابعي، كمال، (د.ت)، التنمية البشرية – دراسة حالة مصر، ملف PDF، متوفر على الموقع الإلكتروني كتب عربية، www.kotobarabia.com، ص 14، تاريخ الاطلاع 2024/6/27

[8] الجواهري، عبد الهادي، وعبد الجواد، أحمد، وبدر، عبد المنعم، (1999)، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية

[9] دسوقي، رانيا عبد الحميد مبروك، (2021)، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، المجلة العربية للقياس والتقويم، مجلد (2)، العدد (4)، ص.ص 250 – 272، الجمعية العربية للقياس والتقويم، مصر

[10]رستو، والت ويتمان، ترجمة الإمام، محمد، (2021)، مراحل النمو الاقتصادي، وكالة الصحافة العربية (ناشرون) الجيزة، جمهورية مصر العربية

[11]رشماوي، مرفت، (2018)، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – دليل الموارد للممارسين، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان

[12]زدون، جمال، وزردانه، محمد، وقازي أول، محمد شكري، (2022)، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة (CHIALLI) بسيدي بلعباس – الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد (6)، العدد (2)، ص.ص 266 – 285، الجزائر

[13]زقزوقي، إسماعيل، (د.ت)، المهمشون بين النمو والتنمية، مركز البحوث العربية والإفريقية، ملف PDF،

متوفر على الموقع الإلكتروني كتب عربية، www.kotobarabia.com، تاريخ الاطلاع 2024/6/27

[14]السروجي، طلعت مصطفى وآخرون، (2001)، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر

[15]شاهين، عبدالحليم، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد (73)

[16]العاني، اسامه عبد المجيد، (د.ت)، أحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، دراسة منشورة على الموقع إسلام أونلاين، الرابط إسلام ويب – إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية – الفصل الثاني التنمية البشرية الرؤية والمضامين – المبحث الأول تطور مفهوم التنمية البشرية – المطلب الأول الجذور التاريخية للمفهوم– الجزء رقم1 (islamweb.net)، تاريخ الاطلاع 2024/6/17

[17]عبد الجواد، محمود، والأبيض، عبير جمعة، (2021)، أهمية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانعكاسها على تطور المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (20)، ليبيا

[18]العيسوي، إبراهيم، (2001)، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة

[19]صن، أمارتيا، (2004)، التنمية حرية – مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والفقر والمرض، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، مطابع السياسة، الكويت

[20]ظافر، محمد سعيد، (1996)، التنمية في اليمن تقويم التجربة وخيارات المستقبل، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني، صنعاء، الفترة 2 – 4 مايو 1995، الطبعة الأولى، مجلة الثوابت، صنعاء

[21]موساوي، عبدالله، (2009)، دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة الشلف، الجزائر

[22]نعيمة، باراك، (2009)، تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر

[23]وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (د.ت)، تقرير التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية لعام 1998، صنعاء

[24] يوسف، جابر يوسف محمد، (د.ت)، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ملف PDF، ص 4، متوفر على الرابط https://ao-academy.org/2011/10/2427.html، تاريخ 2024/7/10

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

[1] ESCWA, (2015), Inclusive Social Development, United Nation, Beirut

[2] UNDP, (1990), Human Development Report 1990, Oxford University Press, New York

[3] UNDP, (1991), Human Development Report 1991, Oxford University Press, New York

[4] UNDP, (1995), Human Development Report 1995, Oxford University Press, New York

[5] Zhu, C., (2022), Conceptualizing and Evaluating Inclusive Economic Development – A productivity Perspective, Development Studies Research, 9 (1), P.P. 219 - 229